الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/12/TLS/1

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية عشرة
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

تيمور - ليشتي

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.11-14904 020911 070911

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – المنهجية

١- حظي إعداد هذا التقرير بمشاركة واسعة وشمل فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوزارات مؤلف من جهات الوصل المعنية بحقوق الإنسان، وقد نسقته وزارة العدل. وبالإضافة إلى مرحلة أولية تمحورت حول جمع البيانات، عقدت جلسات للفريق العامل مع أعضاء الحكومة والمجتمع المدني.

٢- ولعبت المشاورات العامة دوراً رئيسياً في إعداد الاستعراض الدوري الشامل قصد جمع البيانات في سبع مقاطعات من مقاطعات ليشتي البالغ عددها ثلاث عشرة مقاطعة، تم اختيارها عشوائياً. وشملت هذه المشاورات العامة مشاركة ممثلين عن المجموعات المحلية، بمن فيهم النساء وممثلون عن الأطفال. وبلغت عملية المشاورات العامة ذروتها في إجراء مشاورة وطنية في ديلي.

٣- ولتكميل المعلومات المجمعة أثناء المشاورات، أجرى الفريق المشترك بين الوزارات تحليلاً للوثائق ذات الصلة، بما في ذلك التشريعات، والسياسات العامة، والبرامج الوزارية، والتقارير.

٤- واعتمد مجلس الوزراء مشروع التقرير النهائي قبل عرضه على عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

ثانياً – وصف عام

٥- جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية (تيمور – ليشتي) دولة ديمقراطية وذات سيادة ومستقلة تقوم على سيادة القانون، وقد تأسست في عام ٢٠٠٢. ويحتل البلد الجزء الشرقي من جزيرة تيمور، فضلاً عن جيب أو – كوسي أمبينو، وجُزيرة أتاورو وجزيرة جاكو. وتمتد تيمور – ليشتي على مساحة قدرها ١٤ ٩١٩ كيلومتراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها ١ ٠٦٦ ٥٨٢ نسمة. والتيتوم والبرتغالية هما اللغتان الرسميتان، ويعترف بقرابة ١٦ لغة أخرى كلغات وطنية. ويمارس في تيمور – ليشتي عدد من الديانات المختلفة، أهمها الكاثوليكية، وجميعها تمارس في جو من التسامح دون عنف بين الأديان.

٦- أما من الناحية الإدارية فإن جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية تنقسم إلى ١٣ مقاطعة، و٦٥ مقاطعة فرعية، و٤٤٢ *بلدة*[(١)] و٢ ٢٢٥ قرية. وهناك حالياً عملية جارية لإنشاء بلديات، وسوف تزود هذه البلديات بالاستقلال الذاتي الإداري والمالي.

٧- وجزء كبير من السكان يتألف من الأطفال والشباب دون سن ٢٤ عاماً يمثلون قرابة ٦٠ في المائة من مجموع السكان. ويقطن السكان أساساً في المناطق الريفية وثلثهم يعيش في المناطق الحضرية. وتحتل تيمور – ليشتي المرتبة ١٢٢ في مؤشر التنمية البشرية

لعام ٢٠١٠، ولها متوسط عمر متوقع عند الولادة يبلغ ٦٢ عاماً. وبُعيد الاستقلال، كانت تيمور – ليشتي من بين أدنى البلدان ترتيباً في مؤشر التنمية البشرية.

٨- وبعد أكثر من أربعمائة عام من الحكم البرتغالي، أعلنت تيمور – ليشتي بشكل أحادي استقلالها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. وحتى قبل حصول البلاد على الاعتراف الدولي باستقلالها كانت إندونيسيا قد احتلتها واعتبرت تراب تيمور – ليشتي مقاطعتها السابعة والعشرين. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، ونتيجة لاستشارة شعبية أجرتها الأمم المتحدة، أعربت أغلبية السكان عن رغبتها في الاستقلال عن البلد القائم بالاحتلال. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، وبعد عامين من الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة، أصبحت تيمور – ليشتي مستقلة وأصبحت، بصفتها دولة ذات سيادة، عضواً في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من نفس السنة.

ثالثاً – الإطار القانوني والمؤسسي

ألف – تنظيم السلطات

٩- تيمور – ليشتي دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون. وقد اعتمد دستور عام ٢٠٠٢[٢] نظاماً شبه رئاسي يراعي مبدأ استقلال السلطات والفصل بين الهيئات ذات السيادة: رئيس الجمهورية، والبرلمان الوطني، والحكومة، والمحاكم (المادة ٦٩ من دستور جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية). ووظائف الدولة تتقاسمها الهيئات السيادية مع رئيس الجمهورية والبرلمان الوطني فيما تتولى الحكومة المسؤولية عن الوظيفة السياسية، ويتولى كلٌّ من البرلمان الوطني والحكومة الوظيفة التشريعية، وتتولى الحكومة الوظيفة التنفيذية، وتتولى المحاكم الوظيفة القضائية.

١٠- ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة ٧٤ من الدستور) وينتخب بالاقتراع العام والمباشر (المادة ٧٦ من الدستور). وللرئيس أن يحل، في ظروف معينة، البرلمان الوطني، ويقيل الحكومة، ويعزل رئيس الوزراء. وللرئيس أيضاً سلطة التوجه إلى محكمة العدل العليا بطلب مراجعة استباقية وتجريدية لدستورية القواعد، والتأكد من عدم الدستورية نتيجة للتقصير (المادة ٨٥(هـ) من الدستور).

١١- والبرلمان الوطني هو الهيئة الممثلة لجميع مواطني تيمور وهو مناط بسلطات تشريعية وإشرافية وسياسية ومخول لاتخاذ القرارات (المادة ٩٢ من الدستور). وأعضاؤه، الذين يمكن أن يتراوح عددهم بين عدد أدنى قدره ٥٥ عضواً وعدد أقصى قدره ٦٥ عضواً، يُنتخبون بالاقتراع العام والمباشر (المادة ٩٣).

١٢- والحكومة هي الهيئة المسؤولة عن توجيه وتنفيذ السياسات العامة للبلاد، وهي الهيئة العليا للإدارة العامة (المادة ١٠٣ من الدستور). ورئيس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية، بحسب نتائج انتخابات البرلمان الوطني، فيما يقترح رئيس الوزراء أعضاء الحكومة المتبقين (المادة ١٠٦ من الدستور). وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام رئيس الجمهورية والبرلمان الوطني (المادة ١٠٧ من الدستور).

١٣- والمحاكم مسؤولة عن إدارة العدالة، وهي مستقلة ولا تخضع إلا للدستور والقانون. ويحظر على المحاكم تطبيق القواعد التي تخالف الدستور أو المبادئ المكرسة فيه (المادة ١٢٠ من الدستور). ومحكمة العدل العليا هي الهيئة الأسمى في هرم المحاكم ولها سلطات فيما يتعلق بالمسائل القانونية والدستورية والانتخابية (المادة ١٢٤ من الدستور). وهذه السلطات تتولاها مؤقتاً محكمة الاستئناف. كما ينص الدستور على إنشاء محاكم خاصة، ومثال على ذلك محكمة مراجعة الحسابات (المادة ١٢٣(١)(ب) من الدستور)، التي يجري حالياً إنشاؤها

باء - الضمانات الدستورية للحقوق والحريات

١٤- قيمة الإنسان وكرامته هما مبدآن يسترشد بهما الدستور. وعلى هذا الأساس، يضمن الدستور لكل فرد الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويحتل نظام حقوق الإنسان الدولي مكانة مرموقة في النظام القانوني الوطني، ويوجه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ تفسير الحقوق الأساسية المكرسة في الدستور، مع العلم أن للقانون الدولي الأسبقية على القانون الوطني العادي.

١٥- وقد لعبت حقوق الإنسان الدولية دوراً بارزاً في تاريخ تيمور - ليشتي. وبالإضافة إلى ذلك، تتفق معايير حقوق الإنسان الدولية مع رؤية البلاد فيما يتعلق بكرامة الإنسان. ولهذه الغاية، صادقت تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٣ على سبع اتفاقيات تتعلق بحقوق الإنسان وأدرجت هذه الصكوك في نظامها القانوني الوطني، وهذه الصكوك هي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كما صادقت تيمور - ليشتي على عدة بروتوكولات اختيارية منها بروتوكول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكول اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وبروتوكول اتفاقية حقوق الطفل. كما أن تيمور - ليشتي دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن السخرة (الاتفاقية رقم ٢٩) والحرية النقابية وحماية حق التنظيم (الاتفاقية رقم ٨٧) وحق التنظيم

والمفاوضة الجماعية (الاتفاقية رقم ٩٨) وأسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليه (الاتفاقية رقم ١٨٢) وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال.

١٦- وتيمور - ليشتي حالياً بصدد تحديد سياسة وطنية لتنفيذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل الوفاء بالالتزامات التي ستتقيد بها قريباً عندما تصادق البلاد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد سبق أن اعتُمدت السياسة الوطنية للصحة العقلية واستراتيجية إعادة التأهيل المجتمعية الأساس.

١٧- ولنظام حماية حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي أيضاً هيئة وطنية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي أمين مظالم حقوق الإنسان والعدالة، وهي هيئة تتفق مع مبادئ باريس. وفي عام ٢٠٠٨، اعترفت لجنة التنسيق الدولية لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بأمين مظالم تيمور - ليشتي بأنه مؤسسة تتمتع بالمركز "ألف".

١٨- وتتولى المديرية الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة المسؤولية، تحت إشراف وزارة العدل، عن نشر المعلومات على السكان بخصوص حقوقهم وواجباتهم وتقييم النُظُم الأساسية الجديدة في ضوء حقوق الإنسان، إضافةً إلى نشرها وتوعية المجتمع بها.

١٩- وتركز أمانة الدولة للنهوض بالمساواة على مسائل تشجيع المساواة بين الجنسين، في حين تتولى وزارة التضامن الاجتماعي المسؤولية عن حماية وتعزيز حقوق المجموعات المعرضة للخطر، بمن في ذلك الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والأرامل ذكوراً وإناثاً.

٢٠- وفي وزارة العدل، أنشأت تيمور - ليشتي لجنة وطنية لحقوق الطفل، وهي مخصصة لتنفيذ حقوق الطفل. ومن المزمع، باعتماد قانون الطفل، أن تكتسب هذه الهيئة استقلالية مؤسسية ووظيفية بما يجعلها مؤسسة إدارية مستقلة.

٢١- كما أنشأت تيمور - ليشتي مؤسسة متخصصة في مكافحة الفساد، وهي لجنة مكافحة الفساد. وتسعى هذه الهيئة إلى الاستجابة لتطلعات السكان إلى الشفافية والمساءلة اللتين يطالب بهما المجتمع المدني أكثر من أي شيء آخر. ويعتبر المجتمع المدني هذه الجريمة تعدياً على حقوق الإنسان.

جيم - النظام القانوني

٢٢- نتيجةً للظروف التاريخية فإن النظام القانوني لتيمور - ليشتي مُعقَّد في طبيعته. فإلى جانب التشريع الوطني، يسري أيضاً التشريع الإندونيسي الذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩ وكذلك لوائح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي وذلك حتى إلغائها وما لم تخالف الدستور. والقوانين المعتمدة من هيئات لها سلطات تشريعية تحل تدريجياً

محل هذا التشريع، وتضمن نظاماً قانونياً متناسقاً يعكس الوضع الاجتماعي - الثقافي والسياسي للبلاد ويتماشى مع القانون الدولي.

٢٣- وفيما يتصل بالتشريع الذي له صلة مباشرة بحقوق الإنسان، يمكن إبراز العناصر التالية للنظام القانوني الحالي: النظام الخاص في الإجراء الجنائي لقضايا الإرهاب والعنف أو الجريمة المنظمة بدرجة عالية (٢٠٠٦)، والقانون الأساسي بشأن التعليم (٢٠٠٨)، وقانون مكافحة العنف المترلي (٢٠١٠)، والقواعد التأديبية لقوات الشرطة الوطنية وقوات الدفاع (٢٠٠٤ و٢٠٠٦)، والقانون بشأن حرية التجمع وتنظيم المظاهرات (٢٠٠٦)، والقانون الجنائي (٢٠٠٩)، وقانون الإجراءات الجنائية (٢٠٠٥)، وقانون حماية الشهود (٢٠٠٩)، وقانون منحة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٨)، من بين قوانين ولوائح أخرى. وبعض التشريعات حالياً في طور الصياغة أو هي في انتظار الاعتماد: النظام الخاص لتحديد الملكية العقارية (قانون الأراضي)، وقانون الطفل، والنظام القانوني للتبني، وقانون العمل، والقانون المدني، والقانون المتعلق بالاتجار بالبشر، والقانون المتعلق بالوصاية على الأحداث، والقانون المتعلق بالاحتكام إلى المحاكم، من بين تشريعات وقوانين أخرى.

رابعاً - الإنجازات والتحديات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان

ألف - الحق في الحياة، والحرية، وحظر التعذيب وسوء المعاملة، والحق في عدم التعرض للعبودية

٢٤- تُقدِّر الدولة حق الإنسان في الحياة وتحميه. والحق في الحياة لا يجوز وقف العمل به في أي ظرف من الظروف، ولا وجود لعقوبة الإعدام في تيمور - ليشتي.

٢٥- والاستخدام التعسفي للقوة القاتلة على أيدي قوات الأمن والدفاع محظور وهو يمثل فعلاً جنائياً يُعاقب عليه القانون. واللوائح الداخلية، تمشياً مع المعايير الدولية، تنظم استخدام القوة ويجري تعزيز آليات الإشراف على قوات الشرطة والدفاع وضمان مساءلتها.

٢٦- ولا يجوز احتجاز أحد بصورة غير قانونية، ولا يجوز الاحتجاز، وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، إلا كحل أخير. ونظام الحق في المثول أمام القضاء منصوص عليه في دستور تيمور - ليشتي وفي القانون. وقد اعتُمدت أيضاً قواعد قانونية تُحدّد مدة الاحتجاز، وتمت زيادة طاقة المحاكم، وتحسَّن التنسيق بين مختلف السلطات التي تشكل النظام الجنائي.

٢٧- والتعذيب محظور بشكل صريح ويعتبر جريمة يُعاقب عليها بموجب أحكام القانون الجنائي. وأية أدلة يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب لا تكون أدلة مقبولة في المحاكم. ولا توجد أية تقارير حديثة عن ادعاءات تعذيب مرتكبة على أيدي قوات الأمن، ولو أن التقارير قد أفادت بحالات سوء معاملة على أيدي الشرطة وقوات الدفاع وحراس السجون.

وينبذ مجتمع تيمور – ليشتي بشدة أي سوء معاملة تصدر عن الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون. وقد أدت زيادة وعي المجتمع وتعزيز الآليات المؤسسية للمساءلة إلى ارتفاع في عدد تقارير سوء المعاملة المزعومة. وبزيادة قدرة هيئات التفتيش والتأديب، تم التحقيق في المزيد من القضايا. ومن بين التدابير التأديبية المنطبقة يمكن الإشارة بشكل خاص إلى التوقيف عن العمل والطرد ودفع غرامة و، في بعض الحالات، مباشرة إجراءات جنائية.

٢٨- والإعداد والتدريب المحدودان هما من بين العوامل التي تساهم في وجود سلوك معيب من جانب أفراد قوات الأمن والدفاع، ولهذا السبب تبذل تيمور – ليشتي حالياً جهوداً لتصحيح هذا الوضع وتحسين نوعية قدرة قواتها على العمل. وإلى جانب أنشطة الإعداد والتدريب التي تقوم بها شرطة الأمم المتحدة، تم وضع برامج تعاون مع أستراليا والبرتغال، تسعى إلى تعزيز قدرات الشرطة الوطنية في مجالات نشاط عدة. وشارك أيضاً البعض من أفراد قوات الشرطة في برامج تدريبية متخصصة في بلدان أخرى.

٢٩- وتيمور – ليشتي تُسلّم بأن سوء المعاملة تحدث في المدارس في شكل عقوبة جسدية وإيذاء لفظي. ووضعت وزارة التعليم سياسة "عدم التسامح" بالنسبة للمدرسين الذين يسلكون هذا النوع من السلوك. وبذل كل من وزارة التعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووحدة حماية الضعفاء التابعة لقوات الشرطة الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، جهوداً لزيادة وعي المدرسين فيما يتعلق بحظر اللجوء إلى العقوبة الجسدية وغير ذلك من أشكال سوء معاملة الطلاب، وأيضاً استخدام أساليب تعليمية أخرى قصد ضمان الانضباط في المدارس. ويهدف هذا البرنامج المشترك أيضاً إلى دعم الطلاب كي يتمكنوا من الإبلاغ عن حالات سوء المعاملة المحتملة في المدارس.

٣٠- ومن المسلم به أن تيمور – ليشتي قد كانت، في الأعوام الأخيرة، وجهة للمتجرين بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي. وتيمور – ليشتي تكافح الاتجار بالبشر بوسائل جنائية، وتضمن أيضاً المساعدة لضحايا هذه الجريمة من خلال إجراءات منسقة بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الصحة، أي عن طريق تقديم المساعدة الطبية والدعم والمشورة النفسيين. وأقامت المحكمة أيضاً شراكات مع المنظمات غير الحكومية لتوفير مأوى مؤقت لهؤلاء الضحايا، وإعادة التوطين هي الحل الذي وجدته لمعظم ضحايا الاتجار بالبشر ولو أن الإذن بالبقاء بتيمور – ليشتي غير مضمون متى تبين أن العودة إلى الوطن هي الحل الأنسب[٣].

باء – حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وتنظيم المظاهرات

٣١- يحدد دستور تيمور – ليشتي حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات وتنظيم المظاهرات بوصفها حقوقاً أساسية، وتم اعتماد عدة قوانين تشكل إطاراً قانونياً متماسكاً يؤمن فعالية هذه الحقوق، بما في ذلك القوانين بشأن الأحزاب السياسية وتمويلها (٢٠٠٤-٢٠٠٨)،

وبشأن حرية التجمع وتكوين الجمعيات (٢٠٠٦)، وبشأن ممارسة رياضة الدفاع عن النفس (٢٠٠٨)، وبشأن تسجيل المنظمات الخيرية (٢٠٠٥).

٣٢- ولجميع الأشخاص الحق في التعبير عن أفكارهم بشكل مباشر أو عن طريق وسائل الإعلام، بدون أية عراقيل ولكن بما يمليه عليهم ضميرهم، علماً بأن التشهير يعتبر جريمة. وحرية الصحافة واستقلال وسائل الإعلام عن أي سلطة سياسية مضمونان في القانون. وفي عام ٢٠١٠، اعتُمدت سياسة وطنية بشأن وسائل الإعلام من بين أهدافها تعزيز وسائل الإعلام لضمان حريتها واستقلاليتها وتعدديتها. وحرية الصحافة واقع في تيمور - ليشتي ولا يوجد أي نوع من أنواع الرقابة أو الإكراه.

٣٣- وتضمن الدولة وجود إذاعة وتلفزيون وطنيين هما، على التوالي، إذاعة تيمور - ليشتي وتلفزيون تيمور - ليشتي، وهما حالياً وسيلتا الاتصال الأوسع تغطية في البلاد. وهاتان الهيئتان، بوصفهما هيئتي الاتصال الحكوميتين، ملزمتان بالواجبات القانونية المتمثلة في المهنية والموضوعية والنزاهة والشمول. وكلاهما يشجع التعددية في النقاش بخصوص جوانب حيوية من جوانب المجتمع والسياسية في تيمور - ليشتي، التي تشمل مشاركة ممثلين عن الحكومة، والمعارضة، والمجتمع المدني. ويخصص كل من الإذاعة والتلفزيون الوقت في برامجهما لبث برامج يُعدها المجتمع المدني، وهذه خدمة إذاعية وتلفزيونية حرة ومجانية. وبالإضافة إلى محطة الإذاعة العامة تمتلك تيمور - ليشتي العديد من المحطات الخاصة من بينها محطات إذاعية خاصة بالمجموعات المحلية تدعمها الحكومة إلى حد كبير. وتؤدي الإذاعة وظيفة اجتماعية هامة جداً بوصفها وسيلة الاتصال الأكثر شيوعاً في صفوف السكان، ولجميع المقاطعات محطة إذاعة مجتمعية واحدة على الأقل.

٣٤- لتيمور - ليشتي أربع صحف يومية وأربع أسبوعيات وجميعها متمركزة في العاصمة. وتصدر الصحف بالتيتوم والبرتغالية والإنكليزية والباهاسا والإندونيسية، ما يضمن وصول جمهور متنوع إلى المعلومات. ولضمان الوصول إلى المعلومات، أقامت حكومة تيمور - ليشتي شراكة مع نادي صحافة تيمور - ليشتي لتيسير التوزيع المجاني للصحف الرئيسية في البلدات. والصحف المكتوبة توزع أيضاً على محطات المجتمعات المحلية الإذاعية بالمقاطعات، بما يدعم بث المعلومات على مناطق البلاد الريفية.

٣٥- وتتمتع كل الجامعات في تيمور - ليشتي، بما فيها جامعة الدولة، بحرية أكاديمية للتدريس والبحث ونشر الدراسات والتحاليل.

٣٦- ويوجد في تيمور - ليشتي إحساس تجاه الانضمام إلى الجمعيات له طابع سياسي واجتماعي وثقافي. وهذه الحالة يدل عليها على سبيل المثال العدد الكبير من الأحزاب السياسية، وقد تنافس خمسة عشر حزباً في انتخابات ٢٠٠٧ التشريعية. وفي عام ٢٠١٠، سجلت أكثر من ٤٠٠ منظمة غير حكومية نفسها في منتدى تيمور - ليشتي للمنظمات غير

الحكومية. وبالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية توجد جمعيات أخرى، من بينها العديد من الحركات الاجتماعية والمنظمات المجتمعية الأساس.

٣٧- والمجتمع المدني شريك حيوي في العملية السياسية. والمنظمات غير الحكومية تشارك في مجموعة متنوعة من البرامج في مختلف المناطق، على مستوى المناصرة وأيضاً في توفير الخدمات. وتوفر دولة تيمور الدعم لمنظمات المجتمع المدني، مشددة بشكل خاص على المجموعات الدينية، وذلك من خلال الإعفاء من دفع الإيجار فيما يتصل بممتلكات الدولة والضرائب، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لتنفيذ أنشطتها. وفي عام ٢٠٠٧، أنشئ مكتب المستشار المعني بالمجتمع المدني داخل مكتب رئيس الوزراء لتيسير الاتصال وتعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.

٣٨- والحق في تنظيم المظاهرات يضمنه الدستور وينظمه القانون. ولجميع الأشخاص الحق في التظاهر دون الحاجة إلى إذن مسبق من السلطات العامة. وعلى الشرطة واجب قانوني بضمان أن تتم المظاهرات دون تدخل وتأمين النظام العام. كما أن الحق في تقديم العرائض والشكاوى إلى السلطات العامة، إما بشكل فردي أو بشكل جماعي، منصوص عليه أيضاً في الدستور (المادة ٤٢ من الدستور).

جيم - الانتخابات والمشاركة السياسية

٣٩- جذور مشاركة المواطنين الديمقراطية في العملية السياسية متأصلة في مبادئ الدستور وضماناته ومنصوص عليها في القانون. وتتألف العملية الانتخابية في تيمور - ليشتي من ثلاثة أنواع من الأعمال الانتخابية: الانتخابات الرئاسية؛ والانتخابات التشريعية؛ والانتخابات المحلية. وجميع هذه العمليات الثلاث تقوم على التصويت المباشر والسري والحر.

٤٠- وتجرى الانتخابات داخل البلدات، وهي الانتخابات المحلية، بقصد اختيار قادة المجتمع المحلي، وزعيم البلدة ومجلسها. وأجري حتى الآن انتخابان لزعامة البلدات (٢٠٠٤ و٢٠٠٩). وتلعب بنية قيادات المجتمعات المحلية دوراً هاماً في الجمع بين السكان، وضمان المركزية في الإجراء لتحديد وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية التي هي أساسية لضمان التمتع بتلك الحقوق على مستوى المجتمع المحلي.

٤١- ولجنة الانتخابات الوطنية هيئة مستقلة منصوص عليها في الدستور، وهي مسؤولة عن الإشراف على العمليات الانتخابية انطلاقاً من تسجيل الناخبين ووصولاً إلى عملية فرز الأصوات (المادة ٦٥(٦)). ولهذه المؤسسة أيضاً سلطات البت في الشكاوى فيما يتعلق بالمخالفات الانتخابية المزعومة، والطعن في هذه القرارات أمام محكمة العدل العليا. وهذه الأخيرة، بدورها، لها سلطات إقرار نتائج الانتخابات، علماً بأن ذلك يعتبر ضمانة هامةً للإشراف على العملية الانتخابية.

٤٢- والانتخابات التي أجريت بعد نيل الاستقلال اعتبرها مراقبون وطنيون ودوليون مستقلون حرة ونزيهة ومتفقة مع المعايير الدولية السارية.

٤٣- وبإمكان المواطنين أيضاً المشاركة في عملية الحوكمة عن طريق برنامج الحكم المفتوح الذي ينفذ منذ أكثر من خمسة أعوام. والوزراء وممثلوهم يجتمعون بانتظام مع سكان المقاطعات والمقاطعات الفرعية لغرض نشر المعلومات و، في نفس الوقت، جمع أفكار الرأي العام حول المسائل ذات الصلة. ومؤسسة تيمور العامة تأخذ هذا الإجراء التشاوري مأخذ الجد عن طريق ضمان قدرة الرأي الذي يعبر عنه المجتمع على التأثير في وضع البرامج العامة وتنفيذها.

دال - الاحتكام إلى العدالة

٤٤- إن تيمور - ليشتي واعية بكون نظام العدالة المستقل والشفاف والفعال والنزيه القادر على كسب ثقة المجتمع والاستجابة في الوقت المناسب لاحتياجاته في مجال العدالة هاماً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون. لكن على إثر المشاورة الشعبية التي أجريت في عام ١٩٩٩، انهارت البنى التحتية للدولة، بما فيها المحاكم، وغادر المهنيون والمحترفون في قطاع العدالة البلاد. ومنذ ذلك الحين وتيمور - ليشتي تواجه تحديات ضخمة فيما يتعلق بتطوير نظام عدالتها. ومن بين هذه التحديات المرافق الأساسية المحدودة للمحاكم وغيرها من مؤسسات قطاع العدل، وعدم وجود ما يكفي من المهنيين المدربين ذوي الخبرة، والنظام القانوني الوطني الذي لا يزال في طور الإنشاء بسبب تأثيرات مختلفة متجذرة في الإطار التاريخي للبلاد.

٤٥- وخلال فترة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، أنشئت ٤ محاكم درجة أولى في أربع مقاطعات، وهي تمارس الاختصاص على كامل التراب الوطني[٤]. كما أنشئت محكمة درجة ثانية، هي محكمة الاستئناف، التي تمارس بشكل مؤقت سلطات محكمة العدل العليا، كما ورد النص على ذلك في الدستور. ونفس هذه البنية القضائية استمرت إلى يومنا هذا. وتيمور - ليشتي بصدد إجراء دراسة حول خيارات تعزيز النظام، بما في ذلك الموافقة على القانون العضوي الجديد للمحاكم وإنشاء المحكمتين المحليتين الجديدتين.

٤٦- ومن بين المحاكم المحلية الأربع كانت محكمة ديلي المحلية هي المحكمة الوحيدة العاملة كلياً بعد أن أنشئت. وحتى عام ٢٠٠٧ كانت المحاكم المحلية الأخرى تفتقر للظروف اللازمة لعقد الجلسات. وفي بعض الحالات، ونتيجة لعدد القضاة المحدود وعدم كفاية المرافق الأساسية وغير ذلك من العوامل، كانت جلسات الاستماع للقضايا في إطار اختصاص المحاكم المحلية، ولا زالت إلى الآن، تعقد بمباني محكمة ديلي المحلية. وهذا الوضع بعيد كل البعد عن أن يكون وضعاً مثالياً، ذلك أنه يديم المسافة الفاصلة بين نظام العدالة الرسمي

والمجتمع المحلي. ولتصحيح هذا الوضع، أطلقت مبادرة محلية للعدالة المتنقلة وهي تقوم على محاكم تتنقل لإجراء محاكمات في مقاطعتي سواي وماليانا.

٤٧- وعندما أنشئ نظام العدالة للمرة الأولى كان يعوّل على مشاركة مهنيين قانونيين بدون أية خبرة محددة، ولو أن جميعهم كانوا يحملون شهادة في الحقوق. وفي عام ٢٠٠٤ كان ٢٣ قاضياً و١٣ مدعياً عاماً و٩ نواب عامين معيّنين تعييناً مؤقتاً.

٤٨- وفي عام ٢٠٠٤، وعلى إثر تقييم نظام العدالة، تم الخلوص إلى أن هذا النظام يمثل مجالاً من أضعف المجالات في تيمور - ليشتي. وما يعبر عن هذا الوضع، بشكل خاص، العدد الكبير من القضايا العالقة أمام المحاكم والعدد الكبير من الأشخاص المحتجزين بشكل غير مشروع. والتأخير موجود على مستوى المحاكم وأيضاً على مستوى مكتب المدعي العام أثناء مرحلة التحقيق. وتحسن الوضع إلى حد كبير فيما بعد، والدليل على ذلك هو ارتفاع نسبة احتكام السكان إلى نظام العدالة الرسمي.

٤٩- وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت تيمور - ليشتي مركز التدريب القانوني بهدف تنظيم برامج تدريب مكثفة لمهنيي القضاء. والأشخاص الذين أتموا تلك الدروس بنجاح استطاعوا الحصول على تعيين دائم للقضاة والمدعين العامين والنواب العامين. وفي عام ٢٠١١، أصبحت تيمور - ليشتي تعد ١٧ قاضياً و١٧ مدعياً عاماً و١٦ نائباً عاماً[٥]، وجميعهم يتمتعون بتعيينات دائمة. وبالإضافة إلى التدريب الأساسي الفرصة متاحة لجميع مهنيي القضاء للمشاركة في مبادرات تدريبية متخصصة في تيمور - ليشتي والبرتغال.

٥٠- ولضمان السير الملائم لمؤسسات العدالة وفرض احترام مهنيي القضاء للمعايير الأخلاقية للمهنة، أنشأت تيمور - ليشتي ثلاث مؤسسات إشراف مستقلة للقضاة والمدعين العامين والنواب العامين، وهي على التوالي المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى لمكتب المدعي العام والمجلس الأعلى للنيابة العامة.

٥١- والنيابة العامة آلية أساسية لضمان تمثيل الأشد حرماناً أمام المحاكم، وضمان فرصة الوصول إلى القانون، دون أية تكاليف أو دون أي تمييز. وبموازاة مع ذلك أطلقت تيمور - ليشتي برنامجاً تدريبياً للمحاميين الخواص بمركز التدريب القانوني، يسعى إلى تخريج فئة من المحامين الأكفاء، بما يضمن مستويات عالية من الامتياز تتفق مع تطلعات شعب تيمور المشروعة فيما يتعلق بتمثيله القانوني.

٥٢- وحتى حزيران/يونيه ٢٠١١، كان عدد القضايا العالقة أمام المحاكم يبلغ قرابة ١ ٨٢٩ قضية. وخلال عام ٢٠١٠ استطاعت المحاكم أن تبت في ٧٠٣ قضايا، ومعظم القضايا العالقة هي قضايا مدنية معقدة للغاية وصلت المحاكم خلال السنوات الأولى التي عقبت استعادة الاستقلال. غير أن قضايا جديدة، ولا سيما قضايا جنائية، يجري حالياً حلها بمعدل محترم. وفي نفس الفترة، جهز مكتب المدعي العام أكثر من ٨ ٧٥١ قضية انتهى النظر في ٣ ٧١٢

قضية منها. والتأخير الحالي في مكتب المدعي العام هو ٠٣٩ ٥ قضية تقريباً، وذلك أساساً بسبب القيود التي تشهدها عملية التحقيق[٦]. وبالتحسن في عمل مكتب المدعي العام وزيادة عدد المدعين العامين وموظفي الدعم، ينتظر أن ينخفض التأخير إلى أعداد يسهل أكثر التعامل معها في المستقبل القريب. وتعزيز مهارات التحقيق هو أيضاً أولوية من الأولويات، مع إنشاء هيئة خاصة للتحقيق الجنائي، مؤطّرة في سياق استراتيجية وطنية لمكافحة الجريمة المعقدة والمنظمة، التي غالباً ما تكون لها صلة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٥٣- واستراتيجية تعزيز النظام القانوني ومكافحة الفساد تشمل إنشاء محكمة لمراجعة الحسابات، طبقاً لأحكام الدستور. وتدريب المهنيين للقيام بالوظائف في هذه المؤسسة يجري حالياً تطويره مع التركيز بشكل خاص على المجالات التي لها صلة بالقانون والمالية والمحاسبة.

هاء - انتهاكات حقوق الإنسان الماضية

٥٤- بعد استعادة الاستقلال، واجهت تيمور - ليشتي الحاجة إلى معالجة المسائل الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي جدت في الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٩. وفي عام ١٩٩٩، أنشأت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية وحدة الجرائم الجسيمة، التي هي مسؤولة أمام المدعي العام ومناطة بولاية محددة تتمثل في التحقيق في الجرائم المزعومة المخلة بالإنسانية، والإبادة الجماعية، والجرائم التي حدثت أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وبموازاة ذلك، أنشأت إدارة الأمم المتحدة الفريق الخاص المعني بالجرائم الجسيمة كجزء من محكمة ديلي المحلية التي كانت تتألف من مزيج من القضاة الوطنيين والدوليين.

٥٥- وفي الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ أجرى هذا الفريق ٥٥ محاكمة أفضت إلى إدانة ٨٤ فرداً وتبرئة ثلاثة أشخاص. وعلى الرغم من كون هذه العملية قد أجريت في عام ٢٠٠٥ فإن تيمور - ليشتي ما زالت، بدعم من الأمم المتحدة، تواصل العمل على إنهاء التحقيقات التي لا تزال عالقة. وطبقاً للقانون الجنائي، فإن الجرائم المخلة بالإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب لا تتقادم.

٥٦- وبالإضافة إلى هذه التحقيقات، كانت هناك حاجة إلى استجلاء الأحداث المسجلة خلال فترة الاستعمار الإندونيسي التي دامت ٢٤ عاماً. وقد أُنشئت لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في عام ٢٠٠٠. وتتمثل الأهداف الرئيسية من هذه اللجنة في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت خلال هذه الفترة، واكتشاف الحقيقة فيما يتعلق بهذه الانتهاكات، وتحديد العوامل التي أدت إليها، وتحديد السياسات والممارسات التي أفضت إليها كوسيلة لمنع حدوثها مجدداً في المستقبل، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتشجيع المصالحة ودعم عملية إعادة إقرار كرامة الضحايا.

٥٧- وخلال جلسات اللجنة، تم تجميع بيانات الشهود التي كشفت، في معظمها، عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والتعريف بحقيقة الوقائع، ومن ثم المساهمة في عملية المصالحة الوطنية. وأعدت اللجنة، في تقريرها المعنون *"Chega!"*، الذي صدر في عام ٢٠٠٥ عقب اختتام أعمالها، سلسلة من التوصيات الموجهة إلى دولة تيمور - ليشتي وأعضاء المجتمع الدولي، وقد شمل ذلك التقدم بتوصيات بشأن الخطوات اللازمة لإعادة إقرار كرامة الضحايا، ولتعزيز حقوق الإنسان، ومنع تكرر مثل هذه الأحداث في المستقبل.

٥٨- وفي نفس الوقت، من الأساسي بمكان أن تقوم العلاقة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا على أساس الثقة والاحترام المتبادل، والتحلي بروح التضامن، واتخاذ موقف يقوم على المساواة. وفي عام ٢٠٠٦، أُنشئت لجنة الحقيقة والصداقة، وهي تتألف من مفوضين من كلا البلدين، بهدف كشف الحقيقة حول الأحداث التي سبقت المشاورة الشعبية لعام ١٩٩٩ وعقبتها. وخلصت هذه اللجنة في تقريرها المعنون *'Per Memoriam Ad Spem'* الذي صدر في عام ٢٠٠٨، إلى أن هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأن هناك مسؤولية مؤسسية عن هذه الانتهاكات. وتقدمت هذه الهيئة بعدة توصيات بشأن مجموعة واسعة من المسائل، من بينها الحاجة إلى ضمان التعاون بين البلدين بغية تشجيع إقامة آليات لتسوية المنازعات عبر التبادل الثقافي والتعليمي. وأوصت أيضاً باتخاذ إجراءات لمساندة الضحايا، فضلاً عن إنشاء لجنة مشتركة لاستجلاء مكان تواجد الأشخاص المفقودين.

٥٩- وتيمور - ليشتي متعهدة بتقديم الدعم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الماضية. وتجري حالياً في البرلمان الوطني مناقشة مسألة منح تعويضات للضحايا وإنشاء مؤسسة لحفظ ذاكرة الأحداث التاريخية في تيمور - ليشتي.

واو - الحق في الصحة

٦٠- لتيمور - ليشتي حالياً واحد من أضعف مؤشرات الصحة في آسيا، ولو أن تقدماً ذا شأن قد أُحرز. ويشمل نظام تيمور - ليشتي الوطني في مجال الصحة خدمات المستشفيات وخدمات الرعاية الصحية الأولية على مستوى المجتمعات المحلية. وهناك مستشفى وطني في ديلي وخمسة مستشفيات فرعية تغطي الاحتياجات الصحية الثانوية وهي منتشرة على مراكز الصحة الإقليمية في جميع أنحاء البلاد، و١٨٧ مركزاً صحياً و٦٥ مركزاً صحياً محلياً، فضلاً عن ٥٠٧ مراكز إقليمية موزعة في القرى والبلدات التي يصعب فيها الوصول إلى المرافق الصحية.

٦١- وتيمور - ليشتي لا تمتلك حتى الآن الظروف الأساسية لتأمين مساعدة متخصصة وعلاج طبي في مرافقها للرعاية الصحية لجميع أنواع الأمراض. ولتحسين هذا الوضع، أبرمت اتفاقات مع مستشفيات في أستراليا وإندونيسيا وسنغافورة، وأقامت نظاماً لإحالة المرضى. وتكاليف هذه المساعدة، التي من حق كل مواطن التمتع بها، تتحملها تيمور - ليشتي.

٦٢- وفي عام ٢٠٠٢، كانت تيمور - ليشتي تعد حفنة من الأطباء وعدداً محدوداً من القابلات والممرضات ممن لهن تدريب ملائم. والوصول إلى المعدات والأدوية محدود حقاً. وللاستجابة لاحتياجات الرعاية الصحية، تم توقيع اتفاقات مع كل من كوبا والصين وإندونيسيا والفلبين لجلب أطباء للعمل في تيمور - ليشتي. وشمل الاتفاق المبرم مع كوبا تدريب الأطباء التيموريين واستقبلت كوبا حتى الآن أكثر من ٧٠٠ طالب تيموري في الطب. وفي عام ٢٠١٠، عاد أكثر من نصف هؤلاء الأطباء إلى تيمور - ليشتي لإكمال تدريبهم الطبي. وتوجد خطط لزيادة معدل مهنيي الرعاية الصحية بحلول عام ٢٠١٥ ليصبح المعدل طبيب لكل ٢٠٠ ١ ساكنٍ، وبذلك يصبح عدد الأطباء التيموريين الإجمالي ٠٠٠ ١ طبيب.

٦٣- وأنشأت تيمور - ليشتي المعهد الوطني للصحة بهدف النهوض بمؤهلات الممرضات والقابلات والصيادلة ومهنيي المخابر الطبية من خلال الأنشطة التدريبية. وفتحت جامعة تيمور - ليشتي الوطنية (*Universidade Nacional Timor Lorosa'e* - UNTL) كلية للطب والعلوم الصحية بغية تعزيز تطوير خطة الموارد البشرية الجديدة في مجال الصحة.

٦٤- وأكثر الأمراض انتشاراً في تيمور - ليشتي هي السل والملاريا والأمراض التنفسية وأمراض الإسهال. والسل مشكل من مشاكل الصحة الرئيسية، ويحتاج الأمر إلى عمل جاد متضافر لمكافحته. وبالإضافة إلى التدخل الطبي، تنظم الحكومة حملات توعية بهذا المرض. وتيمور - ليشتي واعية كل الوعي بالعلاقة بين التغذية ومختلف الأمراض، بما في ذلك السل، وتبذل حالياً، في هذا السياق، جهداً لتحسين المنظومة الغذائية العائلية التي تتوقف بدورها بشكل مباشر على تحسن الوضع الاقتصادي للأسرة التيمورية. ويجري حالياً تطبيق الدورة العلاجية القصيرة الخاضعة للمراقبة المباشرة الموصى بها دولياً، وجميع الأشخاص الذين يتم تشخيص إصابتهم بالسل يتمتعون بإمكانية الحصول على هذا النوع من العلاج.

٦٥- وكان معدل انتشار الملاريا في عام ٢٠١٠ يبلغ ١٠٤,٢ من أصل كل ٠٠٠ ١ ساكن. وتبذل الحكومة جهداً جدياً في مكافحة الملاريا، ولا سيما من خلال إدخال تحسينات على نظام تشخيص هذا المرض وعلاجه، وزيادة توزيع شبكات الوقاية من الحشرات المعالجة بالمبيدات، فضلاً عن تكثيف الحملات الإعلامية.

٦٦- وبدعم من منظمة الصحة العالمية، ما انفكت تيمور - ليشتي تتخذ التدابير للقضاء على الجذام. وفي عام ٢٠٠٤، كان معدل انتشار الجذام ٥,١٨ عن كل ٠٠٠ ١٠ شخص. وأدى بذل جهد متضافر إلى تخفيض هذا المعدل إلى ٠,٧٣ عن كل ٠٠٠ ١٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهذا ما يعني أن الجذام لم يعد يشكل شغلاً شاغلاً للصحة العمومية.

٦٧- وقرابة ٢٢٠ حالة من حالات فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب قد تم تحديدها في تيمور - ليشتي، الأمر الذي يشير إلى أن هذا الأمر لا يزال

مشكلة صحية على نطاق صغير. غير أن وجود عدة عوامل لسرعة التأثر فيما يتصل بفيروس نقس المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب يخلق خطراً حقيقياً بتزايد تفشي هذا المرض. لذلك وضعت حكومة تيمور - ليشتي خطة عمل تركز على الوقاية والتثقيف وإسداء النصح والاستشارة الطوعية والعلاج الطبي في إطار نهج متعدد القطاعات.

٦٨- ومنذ استعادة الاستقلال، ما انفك معدل وفيات الرضّع ينخفض. وحسب تعداد عام ٢٠٠٤، كان معدل وفيات الرضّع ٨٣ حالة دون السنة الأولى من العمر لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠، هبط معدل وفيات الرضّع هبوطاً كبيراً وهو حالياً ٤٥ حالة وفاة عن كل ١ ٠٠٠ رضيع. وتحقق هبوط مماثل فيما يتصل بمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر. وكان معدل الوفيات دون سن الخامسة ١١٥ عن كل ١ ٠٠٠ مولود في عام ٢٠٠١، وكان هذا الرقم قد هبط بشكل مفاجئ في عام ٢٠١٠ ويبلغ حالياً ٦٤ حالة من كل ١ ٠٠٠ ولادة. والانخفاض الهائل في هذين المؤشرين يدل على التأثير الإيجابي للجهود الحاسمة المبذولة لتحسين ظروف الخدمة الصحية، وتزايد عدد المهنيين ذوي الصلة بالصحة، ونجاح الشراكة مع المجتمع المدني في الحملات الإعلامية.

٦٩- ولتيمور - ليشتي استراتيجية عالية الجودة لتحصين الأطفال، ولا سيما بغية خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وتكشف المؤشرات عن وضع يبعث على التفاؤل مع توافر تغطية ذات شأن، إن لم تكن مثالية، لمختلف أنواع تحصين الرضع دون سن الواحدة من العمر، إضافة إلى التحصين من التيتانوس بالنسبة للنساء الحوامل. وفي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة تغطية التحصين الوطنية للوقاية من الحصبة نسبة ٦٦,٢ في المائة، وبلغت بالنسبة للسل ٧٢,٤ في المائة، وبلغت نسبة التلقيح ضد الأمراض الثلاثة الديفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي ٧٣,٢ في المائة، وكانت نسبة التحصين ضد شلل الأطفال ٧٢,٣ في المائة. وفي نفس الفترة، تم توفير التحصين ضد التيتانوس لنسبة ٣٢,٥ في المائة من جميع الأمهات الحوامل.

٧٠- وارتفعت الرعاية لما قبل الولادة في تيمور - ليشتي من ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٨٦ في المائة في عام ٢٠١٠. ونسبة حالات الوضع بمساعدة مهنيين في مجال الرعاية الصحية ارتفعت ارتفاعاً كبيراً من ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي حين أن معدل الخصوبة الحالي في تيمور - ليشتي يظل مرتفعاً بالمقارنة مع غيرها من البلدان، إلا أنه انخفض مع ذلك من ٧ أطفال للمرأة الواحدة في عام ٢٠٠٣ إلى معدل ٥,٧ في عام ٢٠١٠. وإجمالاً، فإن التحسينات في الرعاية الصحية، والزيادة في الوصول إلى المعلومات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن ارتفاع فرص وصول الأسر إلى التنظيم العائلي، قد أعطت نتائج إيجابية لصحة الأم. وتيمور - ليشتي ملتزمة بإحراز تقدم في هذا المجال إلى أن يتحقق مستوى الحماية الأمثل. وما انفك معدل وفيات

الأمهات ينخفض، وهذا الأمر يعود إلى توافر العمليات القيصرية في مستشفيات الإحالة الخمسة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

زاي - الحق في التعليم

٧١- التعليم حق أساسي مكرس في الدستور (المادة ٥٩)، وهو يضمن لجميع المواطنين الحق في التعليم وفي تساوي فرص التعليم والتدريب المهني، والوصول إلى أعلى مستويات التعليم، والبحث العلمي، والإبداع الفني. وهو يحدد أيضاً دور الدولة في إنشاء نظام عام للتعليم الأساسي الشامل الذي هو إلزامي ومجاني، متى أمكن ذلك.

٧٢- وفي عام ١٩٩٩، كان معظم الهياكل الأساسية التعليمية عبارة عن أنقاض. وكانت هناك هيئة صغيرة من المدرسين وكانوا يفتقرون إلى التدريب العلمي أو البيداغوجي. وكانت هناك حاجة إلى عملية إعادة هيكلة عميقة للمنهاج الدراسي وما ينتج عن ذلك من إعداد ونشر للمواد التعليمية ذات الصلة. وبموازاة ذلك، أثبتت بنية تيمور - ليشتي الديموغرافية وارتفاع نسبة الأمية (٥٧ في المائة) عدم كفاية النظام التعليمي الواضحة في الوفاء باحتياجات السكان.

٧٣- وعلى الرغم من الاستثمار الحالي في بناء وترميم مباني المدارس، لا يزال عدد كبير من المدارس في حالة أنقاض مؤقتة وهي تواجه قصوراً لأغراض التدريس. وبحلول نهاية ٢٠١٠، تم بناء وترميم ٥٧٦ مبنى فقط. ولضمان وصول كل طفل في سن الدراسة إلى المدرسة يقدر أن الأمر يحتاج إلى عدد إجمالي قدره ٥٢٣ ١ مبنى مدرسياً.

٧٤- وفي هذا السياق، يمثل القانون الأساسي بشأن التعليم، الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، خطوة حاسمة في طريق إقامة إطار قانوني مرجعي لتنظيم كامل النظام التعليمي وضبطه وتطويره. وبعبارة عامة فإن النظام التعليمي في تيمور - ليشتي مقسم إلى التعليم لما قبل سن الدراسة، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، وتحديد المعارف.

٧٥- والتعليم الأساسي، الذي هو شامل وإلزامي ومجاني، يقسم إلى ثلاث دورات تعليمية: الدورة الأولى مدتها أربعة أعوام، والثانية تدوم عامان، فيما تدوم الثالثة ثلاثة أعوام. وفي عام ٢٠٠١، كان المعدل الحقيقي للتسجيل في المرحلتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي ١٧ في المائة، وكان العدد الإجمالي يقدر بـ ٠٠٠ ٢١٢ طالب و٩٢٥ ٣ مدرساً. وفي عام ٢٠١٠، كان هذا الرقم قد ارتفع إلى نسبة ٩٠ في المائة[٧]، وقد كان هناك ٤٥٥ ٢٨٩ طالباً و٩٩٥ ٩ مدرساً. والتقدم المسجل في الوصول إلى التعليم الأساسي يكشف عن الحاجة الملحة إلى تعزيز الموارد من حيث جودة التعليم. وفي هذا السياق، بدأت تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٦ في تنفيذ المنهاج الوطني المعد للمرحلتين الأولى والثانية من

التعليم الأساسي. وفي عام ٢٠١٠، اختُتمت عملية تصميم المنهاج للدورة الثالثة، ومن المخطط أن يبدأ تنفيذها الكامل اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. والمنهاج الجديد للتعليم الأساسي يمتثل لمتطلبات علمية وبيداغوجية دولية صارمة وقد وُضع مع مراعاة واقع تيمور - ليشتي.

٧٦- وبهدف تيسير فرص وصول الطلاب من الأسر ضعيفة الحال اقتصادياً إلى التعليم، توفر الحكومة "الأكلة المدرسية الخفيفة" طوال مرحلة التعليم الأساسي. ولتيمور - ليشتي أيضاً نظام لتقديم المنح الدراسية للتعليمين الأساسي والثانوي، توفرها وزارة التضامن الاجتماعي بالاستناد إلى معايير ضعف الحال الاقتصادي والإنجاز التعليمي. ووعياً بالصعوبات التي تواجهها مختلف معاهد التعليم، وُضع برنامج للامتيازات المدرسية بهدف توفير موارد مالية كافية لجميع المدارس في البلاد.

٧٧- والتعليم الثانوي يدوم ثلاثة أعوام ويقسم إلى التعليم الثانوي العام والتعليم الإعدادي المهني. وفي عام ٢٠١٠، كان هناك ٧٨٠ ٤٠ طالباً و٠٧٠ ٢ مدرساً على هذا المستوى من التعليم. وتثبت النتائج الأخيرة المحرزة في مجال التردد على التعليم الأساسي أنه سيكون هناك في الأجل القصير طلب شديد على المستوى الثانوي، ومن الملح بالتالي تكييف الهياكل الأساسية الحالية والموارد البشرية القائمة لمواجهة هذا الوضع المنتظر.

٧٨- ويشمل التعليم العالي التعليم الجامعي والتعليم الفني العالي. وقبل عام ٢٠٠٦، كان هناك ١٧ مؤسسة غير معتمدة للتعليم العالي، لا توجد من بينها إلا جامعة حكومية واحدة. وفي الوقت الحاضر هناك ١١ مؤسسة للتعليم العالي مسجلة، ٩ منها لها اعتماد أكاديمي، وذلك نتيجة لعملية بدأت في عام ٢٠٠٨ واتضح أنها أساسية لضمان جودة التعليم العالي. وعلى مستوى التعليم العالي، تيمور - ليشتي بحاجة إلى التعاون مع مؤسسات معتمدة دولياً. وفي هذا السياق يجري تنفيذ مبادرات مختلفة لزيادة مؤهلات الأساتذة الجامعيين التيموريين من خلال إعداد برامج للتدريب والتبادل الأكاديمي. ويوجد برنامج شامل للمنح الدراسية ترعاه وزارة التعليم، وهو يسمح لأعداد كبيرة من الطلاب التيموريين بالتسجيل في المؤسسات الأكاديمية الدولية المعترف بها.

٧٩- ووضع برنامج تقني للتعليم العالي جاء استجابة مباشرة للاحتياجات إلى الكفاءات التقنية المتخصصة لتلبية طلبات العمل لأغراض تنمية البلد. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، سترسى أُسس مؤسسات عامة متعددة التخصصات ستُقسَّم إلى ثلاثة مراكز امتياز: صناعة السياحة والاستضافة، والهندسة، والزراعة.

٨٠- ويشمل تجديد المعارف برامج محو الأمية للكبار وبرامج محددة تمنح شهادات تتفق مع التعليم الأساسي والثانوي. وللتغلب على مستوى الأمية المتزايد، أطلقت الحكومة في عام ٢٠٠٣ برنامجاً لمحو الأمية للشباب والكبار. وفي عام ٢٠٠٧، وقعت حكومة تيمور - ليشتي على اتفاق مع حكومة كوبا لإعداد وتنفيذ برنامج وطني لمحو الأمية بشراكة

مع السلطات التيمورية. وأكمل هذا البرنامج بالفعل أكثر من ٠٠٠ ١١٦ شخص. وحتى الآن، كان هذا المشروع مسؤولاً عن محو الأمية في مقاطعات لاوتيم ومانوفاهي وماناتوتو وأوكوسي ومقاطعة أتاورو الفرعية. وتهدف الحكومة إلى استئصال الأمية في تيمور - ليشتي بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٨١- وعامل من العوامل الأساسية في تحسين نظام التعليم هو تأهيل المدرسين. وقصد الاستجابة لاحتياجات تدريب وتأهيل المدرسين، أنشأت وزارة التعليم معهداً وطنياً لتدريب المدرسين ومهنيي التعليم. ويقوم المعهد حالياً بوضع مجموعة من برامج الباتشلور والماستر، وبرامج تدريبية أولية ومتواصلة. وبتواز مع ذلك، توفر جامعة تيمور - ليشتي دروساً للمدرسين، أي دروساً لما قبل التخرج والتخرج وبعد التخرج.

حاء - الحق في الحصول على عمل وحقوق العمل

٨٢- طبقاً للدستور، لكل شخص الحق في العمل وفي أن يختار بحرية مهنته (المادة ٥٠). ويضمن الدستور أيضاً للعامل الحق في الصحة والسلامة في العمل وتقاضي أجر وأيضاً التمتع بأيام راحة وعطل. كما أنه يحظر طرد العامل دون سبب وجيه أو على أساس أراء العامل السياسية الدينية والعقائدية. ولجميع العاملين الحق في الإضراب، أما إغلاق الأبواب في وجه العاملين فهو محظور (المادة ٥١).

٨٣- ويضمن الدستور أيضاً حق العامل في تكوين النقابات أو الجمعيات المهنية المستقلة عن الدولة وعن أصحاب العمل، والمشاركة فيها (المادة ٥٢).

٨٤- ومشروع قانون العمل، الذي تجري مناقشته في البرلمان الوطني، هو الإطار القانوني للعمل أو العلاقات التعاقدية، وهو يحدد مختلف ضمانات العمل من قبيل عدد ساعات العمل الأقصى، ومختلف أنواع العطل، والحق في المشاركة في عمليات التفاوض الجماعي وتسوية منازعات العمل.

٨٥- ويتألف السكان في سن العمل من الفئة العمرية التي تتراوح بين ١٥ و٦٠ عاماً، التي تمثل نسبة ٥٨ في المائة من السكان. ومن هذه المجموعة نجد أن قرابة ٤٠ في المائة من الأشخاص ناشطون اقتصادياً. ومن بين السكان الناشطين اقتصادياً تعمل نسبة ٩٦ في المائة فيما نسبة ٤ في المائة بدون عمل. لكن، في صفوف السكان الناشطين العاملين لا تتقاضى إلا نسبة ٢٩ في المائة أجراً منتظماً. وقرابة ٧٠ في المائة من العاملين يعتبرون في وضع هشاشة من حيث العمل. ومعظم الأشخاص في هذه الفئة يعملون في قطاع زراعة الكفاف.

٨٦- وفيما يتصل بالعاملين بأجر منتظم، تعمل نسبة ٥٥ في المائة في القطاع العام، و١٢ في المائة تعمل في المنازل الخاصة و٧ في المائة تعمل في المنظمات غير الحكومية. ونظراً لمعدل

الأمية المرتفع والعدد الكبير من الأفراد الذين لهم مستوى متدنّ من التعليم، يصنف الجزء الأعظم من القوة العاملة في تيمور – ليشتي بأنه فئة غير متخصصة.

٨٧- وقصد توفير استجابة لقلة العمل الرسمي والنوعية المحدودة للقوة العاملة، استنبطت الحكومة سياسة تركز على ثلاثة جوانب رئيسية هي: تطوير القدرات عن طريق مبادرات التدريب، وخلق فرص العمل، وتشجيع الوصول إلى العمل. ولتشجيع طاقة القوة العاملة، أُنشئ ٢٩ مركزاً للتدريب المهني، وهذه المبادرة شراكة مع منظمة العمل الدولية والمجتمع المدني. وتوفر هذه المراكز التدريب في عدة مجالات، من بينها التعمير، والميكانيكا، وصناعة السياحة والاستضافة، واللحام، وتجهيز المواد الغذائية المحلية، واللغات الأجنبية، وتكنولوجيات المعلومات، والإدارة، والمالية، والاتصال، وإدارة الشركات والمؤسسات الصغرى. ويشارك في هذا التدريب حالياً أكثر من ١ ٢٠٠ شخص في مختلف الدورات الدراسية. ونفذت الحكومة أيضاً سياسة للتدريب في الخارج بهدف إعداد فريق من المدربين التيموريين من الطراز العالي لمراكز التدريب المهني.

٨٨- وتشجع الحكومة الاستراتيجيات الطويلة والقصيرة الأجل لخلق مواطن شغل في القطاع الرسمي للمواطنين التيموريين. وفيما يتعلق بالمبادرات القصيرة الأجل، تنفذ الحكومة مشاريع صغيرة الحجم تتولى تنفيذها الوكالات والشركات الوطنية على المستوى المحلي لخلق فرص عمل للشبان. وفي عام ٢٠١٠، أمكن لمشاريع من هذا النوع خلق أكثر من ٠٠٠ ٤٥ فرصة عمل جديدة. والحكومة التي ركزت على خلق العمل في الأجل الطويل، تقوم حالياً بتنفيذ برنامج لبناء القدرات لدعم تطوير الشركات الوطنية. كما أنها تيسر وصول الشركات الوطنية إلى الائتمان المالي، قصد تمكينها من زيادة قدرتها والتوسع، بما يزيد بالتالي قدرتها على استيعاب المزيد من العاملين.

٨٩- ولدعم التنفيذ المستدام لهذا البرنامج، سيكون لتيمور – ليشتي مصرف وطني للتنمية، سيبدأ العمل بحلول نهاية عام ٢٠١١. وتعتزم الحكومة أيضاً تقديم الدعم المباشر للتعاونيات المحلية كخطوة في طريق المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني. ويقدر أيضاً أن يخلق تطوير مشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق، من قبيل الطرقات والموانئ، فضلاً عن غيرها من البنى التحتية ذات الصلة بصناعة النفط، عدداً كبيراً من مواطن الشغل.

٩٠- ولتيسير الوصول إلى سوق العمل، أنشأت تيمور – ليشتي ستة مراكز تشغيل إقليمية. وتسجل هذه المراكز الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بحسب مجال تخصصهم ونوع ومجال العمل المنشود وتقوم، في نفس الوقت، بتوزيع المعلومات عن فرص العمل. وقد وقعت تيمور – ليشتي اتفاقات مع كوريا الجنوبية وأستراليا لإيفاد عاملين إلى هذه البلدان.

طاء – الحق في مستوى معيشي لائق

٩١- لجميع الأشخاص الحق في مستوى معيشي لائق، بما يشمل بشكل خاص ضمانات الحصول على سكن لائق، والتمتع بالمقومات الضرورية للبقاء، والحصول على الماء والمرافق الصحية. والحق في مستوى معيشي لائق يعني أيضاً التحرر من الجوع. والتنفيذ الكامل لهذا الحق هو واحد من التحديات الرئيسية التي تواجهها تيمور – ليشتي.

٩٢- وطبقاً للدستور، يعني الحق في السكن الحصول على سكن من حجم لائق للفرد وأسرته تتوافر فيه الظروف الصحية وأسباب الرفاه ويحمي علاقات العائلة الحميمة وخصوصيتها (المادة ٥٨ من الدستور). ويقدر أن أكثر من ٠٠٠ ٦٨ منزل قد دمرت في عام ١٩٩٩ أو كانت في ظروف لا تليق للسكن. ويُمثل هذا العدد نسبة ٤٠ في المائة من إجمالي المساكن، ونسبة ٧٠ في المائة من المساكن في العاصمة. وبدعم من وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، استطاع معظم السكان، مباشرة بعد المشاورة الشعبية، إعادة بناء مساكنهم، وإن كان ذلك بشكل مؤقت فقط.

٩٣- ومعظم المساكن في ديلي من نوعية أعلى مما هو عليه الحال في باقي أنحاء البلاد. ومع ذلك توجد مناطق صغيرة السكن فيها من نوعية متدنية ظهرت نتيجة للنزوح من مناطق البلاد الريفية. وما بين ٠٠٠ ١٨ و٠٠٠ ٢٠ مسكن تم بناؤها بدون تخطيط عمراني، الأمر الذي أثار مسائل فيما يتصل بالصحة والسلامة. وبالإضافة إلى التخطيط العمراني لتحسين نوعية السكن، أقامت الحكومة نظاماً للإشراف على البنايات الجديدة، من خلال إصدار التراخيص. وفي نفس الوقت وضعت الحكومة، بالاقتران مع الشركاء الوطنيين والدوليين، برنامجاً محلياً للدعم في مجال البناء.

٩٤- ولضمان التمتع بالحق في السكن اللائق، أطلقت الحكومة برنامجاً لبناء مساكن اجتماعية للمجموعات المحلية. وفي عام ٢٠١٠، تم تسليم ٤٥٠ وحدة سكنية اجتماعية للبعض من أضعف الأسر حالاً. وفي عام ٢٠١١ هناك أيضاً مخطط لبناء قرابة خمس وحدات سكنية اجتماعية في كل قرية من القرى بما يبلغ مجموعه ١٤٠ ١١ مسكناً. وتشمل خطة السكن الوطنية بناء بيوت مجتمعية بوصف ذلك خططاً متوسطة الأجل تنفذ في الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠٢٠. وسوف تدعم هذه البيوت إقامة نظام للشراء والكراء بقصد تيسير وصول الأسر التي لا تمتلك القدرة الاقتصادية الكافية من الحصول على سكن لائق. وتقدم مساعدة خاصة من خلال توفير المساكن لقدامى مناضلي حركة التحرير الوطني الذين هم الآن في حالة ضعف شديد. وفي المنظور الطويل الأجل تنوي تيمور – ليشتي تنفيذ مبادرات ستساعد على تخفيض النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في البلاد بحثاً عن فرص العمل.

٩٥- ولتيمور - ليشتي أموال تخصص سنوياً لتقديم الدعم للسكان في حالات الكوارث الطبيعية. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠، قدمت دولة تيمور مساعدة لأكثر من ٠٠٠ ٣٠ أسرة، مقدمة الدعم لمواد ترميم البيوت، والغذاء، والملابس، والأدوات الزراعية.

٩٦- ويتمثل واحد من الآثار التي خلفها الدمار الذي ضرب تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩ في كون عدد كبير من الأسر التي فقدت منازلها لا تزال تعيش في فقر عام[٨]، والدولة تعي ضرورة استعادة استخدام معظم هذه البيوت لدعم عملية المؤسسات العامة. وتيمور - ليشتي متعهدة بتوفير الموارد اللازمة لضمان عدم انتهاك حق أي أسرة تضطر لمغادرة ملكيتها في السكن اللائق. واعتُمد المرسوم بقانون رقم ٢٠١١/٦ تحقيقاً لهذا الهدف، وذلك قصد مساعدة الأسر على وجود سكن جديد، حيثما كان هناك مبرر لذلك لأسباب إنسانية.

٩٧- وفي عام ٢٠٠٤ كانت نسبة ٢٩ في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية ونسبة ٣٠ في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية تتمتع بالمياه الصالحة للشرب، من خلال مياه يتم نقلها بالأنابيب إلى البيوت أو من خلال حنفيات عمومية. وفي عام ٢٠٠٧ ارتفعت هاتان النسبتان لتصلا إلى ٤٣ في المائة و٤١ في المائة على التوالي. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، لا يزال معظم السكان يلجأون إلى الحصول على الماء من أبار عادية أو أبار ارتوازية، بمساعدة أو بدون مساعدة مضخات يدوية أو الحصول على الماء من الجداول، قصد الوفاء باحتياجاتهم للاستهلاك المترلي. وزادت الحكومة إلى حد كبير الاستثمار في توريد المياه للمناطق الريفية، وقد اعتمدت ميزانية قدرها ٨,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ لبناء وترميم المرافق الأساسية للمياه النظيفة. وخصص نفس المبلغ في عام ٢٠١١. وساهم كل من الشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية إلى حد كبير في تحسين الوصول إلى المياه النظيفة لسكان الأرياف في تيمور - ليشتي.

٩٨- ولتسهيل إشراك المجتمع، وضعت الحكومة مبادئ توجيهية لتوريد المياه في المناطق الريفية، وهي تؤمن الإشراف على هذا النشاط المجتمعي عن طريق دوائرها العامة للمياه والمرافق الصحية. وعلى الرغم من أنه يوجد منذ عام ٢٠٠٤ قرار قانوني فيما يتعلق بدفع مقابل لاستهلاك الماء إلا أن توفير هذه الخدمة للخواص يظل مجانياً حتى اليوم.

٩٩- ويمثل تمتع السكان بالكهرباء تحدياً رئيسياً لتيمور - ليشتي. وديلي تتمتع بالفعل بتوريد مستمر للكهرباء، لكن الكهرباء لا توفر في المقاطعات إلا لفترة ١٢ ساعة ويتم الحصول على الكهرباء في الغالب باستخدام مولدات تعمل بالوقود. وفي المناطق الريفية تكمل الطاقة الشمسية توريد الطاقة. ولضمان التوريد المستمر للطاقة على كامل التراب، يجري حالياً بناء محطتين للطاقة الكهربائية، ستكونان شغالتين بالكامل بحلول عام ٢٠١٢.

١٠٠- وحالة النزاع التي عاشتها تيمور - ليشتي تعني أن سجلات الملكية الخاصة قد دمرت، بحيث أصبح من المستحيل تحديد مالكي العقارات. وعدم اليقين هذا يخلق صراعات اجتماعية فضلاً عن أنه يكبح بشدة الاقتصاد ويحد ما تقوم به الدولة من إجراءات. وقصد حل هذه المشكلة اخترنا وضع خطة عمل تجمع بين إجراء دراسة استقصائية وطنية للمسح العقاري وإصدار تشريع لتفعيل وتنظيم ملكية العقارات في تيمور - ليشتي. والدراسة الاستقصائية للمسح العقاري بدأت في عام ٢٠٠٨ وتم حتى الآن تحديد أكثر من ٠٠٠ ٤٠ قطعة أرض لا يتنازع بشأنها إلا ٩ في المائة من المطالبين.

١٠١- ومن حيث التشريع، عُرض على البرلمان الوطني في آذار/مارس ٢٠١٠ مشروع قانون بشأن الأراضي لا يزال قيد المناقشة. والهدف من ذلك هو تحديد ملكية العقارات، والاعتراف بحق الملكية في الحالات غير المتنازع فيها، وإقامة آليات لتسوية الحالات المتنازع فيها. ويعترف مشروع القانون أيضاً بملكية أراضي المجموعات المحلية.

١٠٢- وحالة الضعف فيما يتصل بالغذاء لها تأثير خاص على وضع الأطفال التيموريين في مجال التغذية، ولا سيما منهم الأطفال دون سن الخامسة من العمر. وتظهر نتائج الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والمتعلقة بالصحة لعام ٢٠١٠ أن نسبة ٤٤,٧ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يقل وزنهم عن الوزن العادي و١٧ في المائة من بينهم يشكون من نقص مزمن في الوزن. وفيما يتعلق بمؤشر التغذية هذا، هناك فرق كبير بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ولو أنه لا يوجد أي فرق سلبي بين الجنسين.

١٠٣- ومعظم الإنتاج الزراعي الوطني يستخدم للاستهلاك الداخلي. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى استيراد كمية هائلة من الغذاء لتلبية احتياجات البلاد ومن المستصوب، في الأجل الطويل، ألا تكون الواردات إلا مكملاً للإنتاج الداخلي. ونظراً لهذا الوضع، استثمرت الحكومة بكثافة في تطوير الإنتاج الزراعي بهدف تحسين الأمن الغذائي. والبرامج التي تم وضعها تشمل تمكين المزارعين من تحسين الأساليب التي يستخدمونها، وإدخال التكنولوجيا لتكثيف الزراعة وتشجيع تكنولوجيا تجهيز الأغذية وأساليب التخزين.

١٠٤- ولتحسين الأساليب الزراعية تحظى جميع البلدات بدعم تقنيين زراعيين ترعاهم الحكومة *(extensionistas)*. وما انفكت الأدوات والآلات الزراعية توزع منذ عام ٢٠٠٨، بما في ذلك الجرارات المتوسطة الحجم واليدوية. ولزيادة فرص الوصول إلى المنتجات الزراعية المحلية على السوق الداخلية، وضعت الحكومة برنامجاً يعرف بـ *"O Povo produz, o Governo compra"* [الشعب ينتج والحكومة تبيع]، الذي تمتلك فيه الحكومة المنتجات الزراعية وتوزعها على مختلف الأسواق بالاستناد إلى احتياجات المجموعة المحلية. وفي عام ٢٠٠٧، أنشئت لجنة معنية بالأمن الغذائي تتألف من ممثلين عن وزارات الزراعة، والسياحة والتجارة والصناعة، والتضامن الاجتماعي، والصحة والتعليم.

ياء – حقوق الطفل

١٠٥- ينص دستور تيمور – ليشتي على تمتع الأطفال بجميع الحقوق المعترف بها عالمياً والمكرسة في المعاهدات الدولية (المادة ١٨). وتعد الحماية الفعلية لحقوق الطفل أولوية بالنسبة لتيمور – ليشتي، وقد تم اعتماد تدابير تشريعية توفر ظروفاً أكثر ملاءمة لنماء الطفل. وحددت الدولة الواجبات فيما يتصل بالطفل فأنشأت في عام ٢٠٠٩ اللجنة الوطنية لحقوق الطفل بوصفها الوكالة الحكومية المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الطفل، تحت رعاية وزارة العدل.

١٠٦- ويوجد حالياً إحساس بوجود عدد مرتفع من حالات العنف والاعتداء والاستغلال والإهمال فيما يتصل بالأطفال، ولو أنه لا توجد أية تقارير منهجية منتظمة تفيد بوجود هذه الحالات. ويعد الفقر عاملاً من العوامل التي تساهم في المستوى الحالي للصعوبات التي يعترضها أطفال تيمور – ليشتي. وعلى الرغم من تزايد نسبة التمدرس، لا يزال هناك عدد كبير من الأطفال الذين لا يترددون على المدرسة أو الذين يضطرون لترك الدراسة قبل إتمام الأعوام التسعة من التعليم الأساسي الإلزامي بقصد مؤازرة عائلاتهم في توفير سبل العيش.

١٠٧- واتُخذت عدة مبادرات لتعزيز حماية الأطفال، شاركت فيها مختلف الكيانات العمومية وشارك فيها المجتمع المدني. وأقامت الحكومة شبكات لحماية الطفل أفادت من مشاركة زعماء المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة العدل، ووزارة التعليم، والشرطة، ممثلة بوحدة الأشخاص الضعفاء الحال. وتضمن هذه الشبكات تنفيذ إجراءات وقائية متعددة الاختصاصات ومنسقة، بما في ذلك توفير الدعم لتقديم المساعدة الاجتماعية في حالات محددة. وقصد توفير الدعم اللازم للأطفال ضحايا العنف وغيره من أشكال الاعتداء، وضعت وزارة التضامن الاجتماعي كتيباً حول آليات إحالة هذه الحالات إلى الدوائر المختصة. وتم أيضاً إعداد مبادئ توجيهية حول كيفية التعامل مع الأطفال ضحايا العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي تيمور – ليشتي تدير المنظمات غير الحكومية أو المجموعات الدينية معظم دور اليتامى ومآوى الوقاية. وتوفر الحكومة أنواعاً مختلفة من الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، والمواد، والمعدات، والتدريب، وتلعب أيضاً دوراً إشرافياً في السهر على تلبية المؤسسات للظروف اللازمة لضمان حماية حقيقية للأطفال. والجوانب القانونية والاجتماعية لحماية الطفل جزء من الدورة التدريبية للمرشحين لمناصب القضاة والمدعين العامين والمدافعين العامين.

١٠٨- ويجري حالياً إعداد نظام قانوني لتنظيم التبني الوطني والدولي الذي يخضع بالفعل لنظام رقابة صارمة، ويتضمن الإشراف على القضاء. وتعمل وزارة التضامن الاجتماعي كنقطة مرجعية هامة للمحاكم، وتجري عمليات تقييم لتحديد مدى وفاء الأسرة المتبنية بالغرض قصد ضمان نماء الطفل الكامل.

١٠٩- وما انفكت وزارة العدل، بترافق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، تبذل جهوداً هامة لتيسير عملية تسجيل الولادات، وذلك من خلال سنّ قانون التسجيل المدني، وتوفير خدمات التسجيل المدني في المقاطعات الثلاث عشرة وإقامة مراكز تسجيل بالمستشفيات وتنظيم حملات دورية لتسجيل الولادات، وذلك بهدف تحقيق التسجيل الكامل الشامل في تيمور - ليشتي. لكن، رغم هذه الجهود، يظل معظم الأطفال غير مسجلين أو يسجلون في وقت متأخر عندما يبلغون سن الدراسة أو عند الكبر. ونظمت في عام ٢٠١١ حملة وطنية لتسجيل الأطفال حتى سن الخامسة، شملت جميع زعماء البلدات والقرى، بهدف تحقيق تسجيل الأطفال بنسبة ١٠٠ في المائة في هذه الشريحة العمرية.

كاف - المساواة بين الجنسين

١١٠- إن المساواة بين الرجل والمرأة أساسية في عملية تنمية الأمة التيمورية. وفي عام ٢٠٠٧، تم رفع مركز الوكالة الحكومية المسؤولة عن مسائل الجنسين إلى فئة أمانة الدولة لتعزيز المساواة، وهي تعود بالنظر بشكل مباشر إلى رئيس الوزراء. ويتمثل دور من الأدوار الرئيسية لأمانة الدولة هذه في تحديد ورصد تنفيذ إدماج مسائل الجنسين في سياسات وخطط عمل تيمور - ليشتي. ويلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في تعزيز المساواة بين الجنسين.

١١١- ويعد العنف المترلي مشكلة خطيرة في تيمور - ليشتي. ونتيجة لعمل أمانة الدولة لتعزيز المساواة، وبمساهمة من المجتمع المدني، سنّ البرلمان الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٠ قانون مكافحة العنف المترلي الذي يضمن الحماية غير القضائية لضحايا العنف المترلي، من قبيل إسداء المشورة، والحماية المؤقتة في المآوى، والعلاج الطبي، والمساعدة الاجتماعية والقانونية.

١١٢- وترى تيمور - ليشتي أن مشاركة المرأة الحقيقة في المجال الخاص وفي المسائل السياسية التي هي حيوية لحياة الأمة، تعد مؤشراً هاماً للمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى المبادرات التي تشجع تعليم المرأة وتطوير قدراتها، تتحقق المساواة بين الجنسين من خلال التدابير التشريعية، وبشكل خاص واجب إدراج النساء في قوائم الأحزاب السياسية لأغراض الانتخابات البرلمانية، وتشجيع مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، ولا سيما في المناصب القيادية، وتخصيص مناصب للمرأة في مجالس البلدات. وتبلغ حالياً نسبة النساء الأعضاء في البرلمان الوطني ٢٩ في المائة. كما تشغل المرأة مناصب وزارية مثل وزارة المالية ووزارة العدل ووزارة التضامن الاجتماعي، ومنصب المدعي العام تشغله امرأة أيضاً.

لام – الحماية في حالات الضعف

١١٣- ما انفكت الدولة منذ عام ٢٠٠٨ تمنح إعانات للمواطنين ذوي الإعاقة أو المواطنين فوق سن ٦٠ عاماً. وفي حين أن عدد المستفيدين في السنة الأولى من البرنامج كان يبلغ ٧٠٣ ٧١ من الأشخاص فقد بلغ هذا الرقم ٢١٥ ٨٩ في عام ٢٠١١. وكان المبلغ الأولي للمعونة ٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة فارتفع إلى ٣٠ دولاراً. وعلى الرغم من أن مبلغ المعاش صغير نسبياً فإن التأثير الاقتصادي والاجتماعي هام بالنسبة للمستفيدين. فالمعاشات أدت، بشكل غير مباشر، إلى ارتفاع في دوران العملة في المجتمع المحلي، وهي تمثل مورداً إضافياً هاماً للاقتصاد المحلي، ولها بالتالي أثر مضاعف.

١١٤- وإلى جانب تقديم المساعدة المباشرة في شكل تقديم إعانات منتظمة توفر الغذاء واللوازم الرياضية للتيموريين ذوي الإعاقة، تضمن الدولة أيضاً مساعدة غير مباشرة من خلال تقديم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية البالغ عددها ١٠ منظمات (٠٠٠ ٣٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) والتي توفر مجموعة واسعة من المساعدة المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة، بما في ذلك العلاج الطبيعي، والأعضاء الاصطناعية، والمدارس للصم والبكم، وصناعة الكراسي المتحركة والدراجات من نوع خاص، والسكن الاجتماعي، والألعاب الرياضية، والتدريب في مختلف المهن. وتتبنى الحكومة أيضاً لجنة الألعاب الأولمبية للمعاقين قصد ضمان مشاركة رياضيي تيمور في المسابقات الدولية.

١١٥- وتكفل الدولة دعم قدامى مناضلي وشهداء حركة التحرير الوطني (المادة ١١(٣) من الدستور). وهناك عدد إجمالي قدره ٠٦٣ ٧٦ من المناضلين والشهداء المسجلين، ٥٤٠ ١٢ من بينهم لهم الحق في معاش. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠، تلقى ٦٤٤ ٩ شخصاً معاشاً. كما أن المناضلين المسنين والأشخاص المعاقين وأيضاً الأرامل واليتامى وأسر الشهداء، لهم الحق في مساعدات مختلفة.

خامساً – الأولويات الوطنية الرئيسية

١١٦- تعتزم تيمور – ليشتي التقيد بالعديد من الاتفاقيات الدولية الإضافية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان، ما أن تتوافر الموارد الطبيعية والشروط المؤسسية لتأمين الامتثال للالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الصكوك. وفيما يتعلق بالنظام القانوني، سيوضع العديد من الأنظمة الأساسية والقوانين التي ستضمن إطاراً متماسكاً وذا جودة لحماية حقوق الإنسان. ويمكن الإشارة من بينها إلى قانون الطفل، وقانون الأراضي، وقانون الاحتكام إلى المحاكم، وقانون الوصاية على الأحداث، والقانون بشأن الحرية الدينية، وقانون الاتجار بالبشر، والنظام الجنائي الخاص للكبار، والقانون بشأن تنفيذ العقوبات[٩].

١١٧- وتيمور - ليشتي متعهدة بتعزيز مؤسساتها القانونية والقضائية، كما وردت الإشارة إلى ذلك في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة (٢٠١١-٢٠٣٠)، في إطار من الاستقلالية والصرامة التقنية، بما يكفل زيادة الاحتكام إلى العدالة. وهذا التعهد سيتخذ شكل تركيز واضح على تدريب المهنيين القانونيين، وتوطيد نشاط المحامين والاستثمار في الهياكل الأساسية.

١١٨- وحددت تيمور - ليشتي القيود القائمة في مجالات الصحة والتعليم والسكن والتغذية وغيرها من المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان فأكدت عزمها على تكثيف مختلف البرامج الجارية بالفعل لاستئصال الفقر وضمان الوصول العام الشامل إلى الخدمات العامة. ويعد الدعم المقدم من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة أساسياً في هذا المسعى.

١١٩- وتعتزم تيمور - ليشتي تأمين الامتياز في اضطلاع قوات الأمن والدفاع بمسؤوليتها، لضمان احترامها المطلق لحقوق الإنسان، مع توقع أن تصبح تيمور - ليشتي مثالاً دولياً يحتذى من حيث الممارسة الجيدة في هذا المجال.

١٢٠- ومن خلال حملات التوعية بالحقوق وإدراج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية، تسعى تيمور - ليشتي إلى خلق مجتمع أكثر مساواة خال من التمييز، مع التشديد بشكل خاص على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢١- ولكي يتسنى للمرأة أن تمارس حقوقها ممارسة كاملة وتشارك في تنمية البلاد على أساس التساوي مع الرجل، تهدف تيمور - ليشتي إلى تكثيف الاستراتيجيات المتعددة القطاعات لتعزيز تمكين المرأة والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس.

سادساً - الخاتمة

١٢٢- إن كفاح الشعب التيموري من أجل نيل الاستقلال، هو، في جوهره وفي كل أبعاده، كفاح من أجل حقوق الإنسان. وبهذا المعنى فإن دولة ومجتمع تيمور يؤمنان بأن حلم جميع الشعوب في العيش بكرامة يمكن أن يصبح حقيقة.

١٢٣- والتحديات التي تواجهها تيمور - ليشتي في سعيها إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها إنما هي شاهد حي على وحدة مختلف الضمانات الأساسية واستقلاليتها وترابطها.

١٢٤- وتيمور - ليشتي مفتوحة للتفاعل مع المجتمع الدولي في حوار صريح يقوم على روح من الاحترام المتبادل والتعاون، قصد تحديد أفضل سبل الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وفقاً لظروف البلاد الموضوعية.

Notes

[1] Suco is the traditional administrative district, whose leaders are currently elected democratically by universal and direct suffrage.
[2] Constitution of the Democratic Republic of Timor-Leste, CRDTL.
[3] In accordance with data from the International Organization for Migration, between 2008 and 2010, 32 victims of human trafficking were detected, with two of them remaining in Timor-Leste and the others repatriated to their countries of origin.
[4] The four district courts of first instance are located in Baucau, Dili, Oe-Cusse and Suai.
[5] There are also international court actors supporting the judicial system. By mid 2011, there were 6 international judges, 4 international prosecutors and 2 international public defenders.
[6] From these 5,039 around 2,000 can be considered pending since the investigation deadline has expired.
[7] With a total of 289,455 students and 9,995 teachers.
[8] Including both Buildings and State Land.
[9] This law will regulate the rights of prisoners and the regime for granting pardons.